

## اقتصاد

عصام شلهوب

المدير العام للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني:  
معالجة التلوث بتطبيق القانون، لكن الجريمة متواصلة

التلوث الذي يعاني منه نهر الليطاني وبحيرة القرعون ليس جديداً، بل يعود الى اكثر من 40 عاماً، وتناولته نحو 120 دراسة انجزت قبل العام 2011. وهي تشير الى ان خبراء في البيئة اكدوا ان التلوث في بحيرة القرعون يعود الى 4 مصادر رئيسية: النفايات الصلبة، مياه الصرف الصحي، النفايات الصناعية، المواد الزراعية الكيميائية والادارية

النهر الذي تحول، وفق توصيف المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، الى اكبر مجرور، لا يزال يشهد تعديلات هائلة عليه، ما يؤدي الى تفاقم اعداد مرضى السرطان في البلديات والقرى المحيطة به بشكل غير مسبوق. لم تنفع التنبهات التي وجهتها مصلحة الليطاني والوزارات المعنية الى مئات المصانع التي تتعدى على النهر، ولا حتى الاخبار الذي تقدمت به المصلحة للنيابة العامة المالية بوقف هذه التعديلات، ولا الشكوى المباشرة مع اتخاذ صفة الادعاء الشخصي في الجهات المدعى عليها امام القاضي المنفرد الجزائي. وقد طلبت من القاضي اصدار القرار باتخاذ تدبير احترازي معجل يقضي باقفال الجهة المدعى عليها الملوثة قبل صدور الحكم، لمنع تفاقم الضرر الناتج من نفاياتها وصرفها الصحي الى حين التوقف عن التسبب بالضرر والتلوث وفقاً لنص المادتين 73 و103 من قانون العقوبات.

■ هل يمكن اعتبار نهر الليطاني في حالة موت نهائي؟

□ نهر الليطاني من المنبع الى المصب ليس في حالة موت نهائي، بل هو في حالة موت جزئي. الحوض الاعلى للنهر تحول الى مجرور، والحوض الادنى لم يتأثر بعد بمشكلة التلوث بسبب اختلاف مصادر المياه ووجود بحيرة القرعون وعدم تحويل مياه البحيرة الى مجرى النهر. لكن لديه مشكلة تلوث اخرى تتمثل بترسبات المرامل والتعديلات الحاصلة من المقاهي والمطاعم والسدود القائمة على مجرى النهر التي تمنع جريان المياه، اضافة الى البلديات التي حولت مجاري القرى الى النهر ومنها برج رحال، عدلون، البيسارية، دير ميماس، زبدين، بلاط، كفر كلا. هذه التحويلات في المنطقة تؤدي الى ذهاب مياه الصرف الصحي فوراً الى مشروع الطيبة التي تختلط بمياه الشفة التي تضخها مصلحة مياه لبنان الجنوب الى المنازل، وري الاراضي الزراعية الموجودة في المنطقة. لذا وجب النظر الى الموضوع من جهتين: اولى هي الحوض الاعلى، وثانية هي الحوض الادنى. في الحوض الادنى لدينا نشاط استثماري مما يسمى مياه الشفة، لذا علينا حماية قناة مياه ري القاسمية وهي بطول 55 كيلومتراً. لذلك بدأنا تقديم شكاوى في حق البلديات وابرزها بلدية برج الشمالي التي كان رئيسها

يقيم مزبلة وصفت باكبر مزبلة في العالم، والتي كانت قائمة على طول قناة مياه القاسمية وتمت ازالة هذه المخالفة الضخمة بواسطة القضاء. كما قمنا بتمويل مياه الصرف الصحي لبلديات عدلون والصرفند. وتعاوننا مع بلدية البيسارية لايجاد حل لمجاري مبنى البيسي الذي يضم نحو الف سوري نازح والتي تصب في قناة الري، وكذلك مجاري بلدية برج رحال والقسم الاسفل في المخيم الفلسطيني. كما نعمل حالياً على ازالة كل المخالفات في الحوض الادنى حتى يعود النهر الى طبيعته من اجل المحافظة على قناة ري القاسمية. ما يصح على قناة الري يصح على برك رأس العين التي راكمت مخالفات عدة، فمنعنا السباحة فيها لانها تلوث مياه الشفة والري واقمنا سياجا حاميا بالتعاون مع المديرية العامة للآثار. في اختصار، وضع الحوض الادنى في طريقه الى التحسن بعد ازالة المخالفات، لكننا نحتاج الى مساعدة شرطي لمنع وقوع هذه المخالفات من جديد. اما الحوض الاعلى فهو المشكلة الكبرى، وقد توضحت هذه الصورة لجميع المسؤولين، اذ يمتد من نبع العليق الى بحيرة القرعون. وتنقسم مشكلته الى قسمين:

• سوء استخدام واستثمار الموارد المائية من مؤسسة مياه البقاع، والازدياد العشوائي لعدد الآبار الارتوازية والجوفية.

• انخفاض منسوب المتساقطات ما ادى الى شح في المياه، وتلوثها نتيجة الصرف الصحي للبلديات، والصرف الصناعي للمؤسسات الصناعية، والاسمدة الزراعية التي تستخدم بطريقة عشوائية والتي تتساقط على طول مجرى النهر وعلى بحيرة القرعون التي

تحمّل النيترات. وهناك ايضا التلوث الاداري الناجم عن عدم تطبيق القوانين والتنسيق بين الجهات المعنية وعدم فرض سلطة الدولة هناك.

■ ما هي اسباب هذه الفوضى الحاصلة؟

□ السبب يعود الى عدم المسؤولية، والدليل على ذلك النصيحة التي قدمت الي بالابتعاد عن موضوع التلوث. عندما قاربت هذه المشكلة لم ار انها مشكلة كبيرة، لانه عندما نقرر القيام بدور مؤسساتي وبيئي حقيقي فلا احد يمكنه الحؤول دون ذلك. وعندما قاربت موضوع حماية نهر الليطاني وجدت القانون رقم 63 الذي اقر 1100 مليار ليرة على ثلاث سنوات، وكذلك القانونين 64 و65 اللذين اقرنا 55 مليون دولار الى مجلس الائمة والاعمار من البنك الدولي. نسقت مع مجلس الائمة لمعرفة الاعمال التي نفذت، لكن الجواب جاء بصعوبة. راسلت وزارات الطاقة، والصناعة والزراعة والبيئة ومجلس الاعمار، وسألت عن الاشغال التي نفذت بواسطة الاموال التي رصدت في موازنتي 2017 و2018 فتبين ان الاشغال لم تنفذ.



المدير العام للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني الدكتور سامي علوية.

منفذة. من سخرية القدر ان توقف العمل في محطة تكرير تمين يعود الى ان الشخص الذي تم استملاك ارضه وتم دفع الاموال له قام بانشاء غرفة عليها والسكن فيها وحتى الان لم يتمكن اي جهاز امني من العمل على اخلائه. والمعوقات التي واجهتنا هي فرض صلاحياتنا التي تنص على استثمار مياه الري وتوليد الطاقة، والتي تقع من المجرى الى البحيرة وهي غير مسؤولة عن التلوث الذي يلحق بالمياه. مسؤولية وواجب ملاحقة الملوثة هي صلاحية وزارة الطاقة، وكان الجميع يهرب من هذا الحل.

■ لماذا الهرب من المسؤولية؟

□ الموضوع يحتاج الى تطبيق القانون وشرطي يسهر على التنفيذ وتنتهي القصة. المعالجة سهلة، لكن هناك الف علامة استفهام. بعد التنسيق لجأنا الى القضاء فتقدمنا بشكوى الى النيابة العامة التنفيذية بـ251 مؤسسة صناعية، وتم تكليف لجنة للكشف فتبين لها وجود نحو 90 مؤسسة ملوثة للنهر. جرى الادعاء عليها امام القاضي المنفرد الجزائي في زحلة وتم تعيين الجلسات. لكن المؤسف ان هؤلاء تعهدوا امام النيابة العامة ازالة المخالفات خلال مهلة شهر. انتهت هذه المهلة واستمرت التعديلات والملاحقة امام القضاء تستغرق سنوات، وهم يستمرون في ارتكاب الجريمة. لذلك تقدمنا بشكوى مباشرة امام القاضي المنفرد، وطلبنا اتخاذ تدبير مستعجل بالزامهم منع تصريف نفاياتهم السائلة الى نهر الليطاني قبل صدور الحكم، وبعد صدوره تخريجهم لان الملوثة يدفع المنصوص منه في قانون المياه والبيئة، وبعد ذلك نشره الحكم كل وسائل الاعلام حتى يتسنى للرأي العام معرفة من هو الملوثة؟

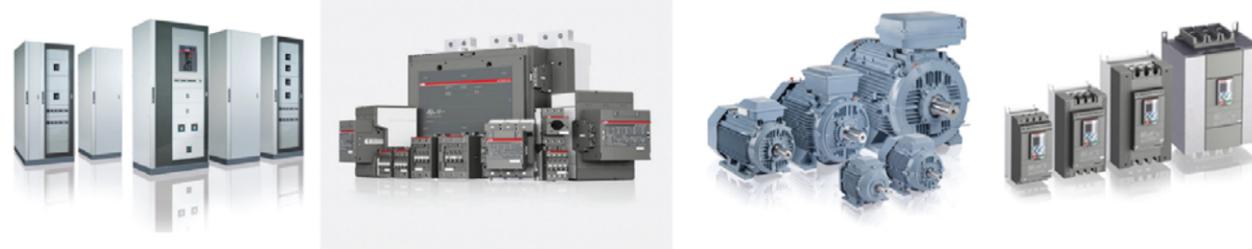
■ هل تعتقد ان تدخلا سياسيا ادى الى تفاقم المشكلة؟

□ لا ارصد تدخلا سياسيا الا في بعض الحالات. مثلا احجام وزارة الصناعة عن

60% من شبكات  
الصرف الصحي في البقاع  
غير منفذة

■ ما هو مصير الـ1100 مليار المخصصة للنهر؟

□ الاموال موجودة ولم تستعمل. وزارة الطاقة استعملت 57 مليار ليرة من اصل 250 مليارات مخصصة لها. نفذت بواسطتها بعض المشاريع في الحوض الادنى للنهر لتترك الحوض الاعلى من دون اهتمام ولا اولويات. مجلس الائمة والاعمار يقول انه امن التمويل بغض النظر عن قانون الـ1100 مليار لكل شبكات الصرف الصحي ومحطات التكرير. هذا الامر صحيح. لكن هناك نحو 60% من شبكات الصرف الصحي في البقاع الغربي وزحلة وبعبك ومحطات تكرير اساسية هي المرصدة وتمين 1 وتمين 2 غير



نهر الليطاني ليس في موت نهائي بل في موت جزئي.

- القيام بواجباتها، ثم فوجئنا بانها كانت تعارض خطوات مصلحة الليطاني، ظاهره حماية الصناعة وباطنه غير معلوم. فوجئنا ايضا انه بعد اتخاذنا كل الاجراءات، بدأت وزارة البيئة منح ما يسمى مهلا لبعض المؤسسات المحالة اليوم امام القضاء، وهذه المهل تتجاوز مرسوم الالتزام البيئي المنصوص عنه في 2012 وتتجاوز قرارات الوزير السابق 539 و540 التي يحدد الحد الاقصى للمهل.
- هل هناك اسباب وراء هذه الخطوات؟ □ الاسباب غير مفهومة. لا احد يعرف اهدافها وعلى المعنيين معرفتها. لذلك ارسلت كتابا الى وزير البيئة برفض المهل والتحفظ عنها لانها عملية تجن على القضاء وعلى اللبنانيين، وتعد على صلاحيات المصلحة. طلبت من المعنيين في وزارة البيئة التنسيق معنا لايجاد صيغة تلزم هؤلاء التنفيذ مباشرة بلا مهل وفي اشراف البيئة والمصلحة.
- ماذا عن نفايات النروج السوري التي تصب ايضا في مجرى الليطاني؟ □ قاربنا الملف من كل جوانبه ووجهنا كتابا الى مفوضية شؤون النازحين، وطلبنا منها حماية الموارد المائية في لبنان وحماية صحة اللبنانيين والنازحين، واعلنا تحفظنا عن وجود النازحين على اراض مملوكة للدولة اللبنانية قامت بتأجيرها احدي المافيات وتقوم الهيئة بدفع الاجار لها. هي متواطئة مع متعهدين لسحب مياه الصرف السائل للمخيمات ورميها مباشرة بمصب النهر، وقد تلقيت جوابا من الهيئة بازالة مخالفات الصرف الصحي. كذلك تعهدت امام بلدية البيسارية ازالة مخالفة الصرف الصحي من معمل البيساري الى قناة ري القاسمية، مع ان مصلحة الليطاني قامت بجرف كل التحويلات التي كانت تتجه نحو القناة الى برك مخصصة لذلك.
- لماذا لا تقوم مصلحة الليطاني وفق صلاحياتها القانونية بادارة مياه النهر واستثمارها؟ □ الطلب الصحيح هو لماذا لا تقوم مصلحة الليطاني بادارة حوض النهر. المقصود بها استثمار الموارد المائية وحمايتها.
- ما هي العوائق؟ □ لم يصدر بعد القانون الذي يمكننا من الحوكمة التي تسمح لنا بادارة الحوض والنظر في التراخيص والآبار الارتوازية والمليزان المائي.
- من يمنع اصدار القانون؟ □ الذي يمنع اصدار القانون هو حتى الان الارادة. عقدنا اجتماعا مع البنك الدولي ووضعنا بما يسمى Tor لوضع هيكلية تقرر في المجلس النيابي، وكذلك قانون الحوكمة. اصبح لدينا تصور لصلاحياتنا ستعرض على الكتل النيابية ليتم تقديمها الى المجلس.
- هل المصلحة جاهزة لمثل هذا العمل؟ □ نحن على استعداد تام للقيام بواجبنا ولاعطاء فرص العمل للجميع. المصلحة تستعد لادارة مشروع ري الجنوب على منسوب 800 ويلزمه خبرة كبيرة. نحن جاهزون لاي عمل، وقد اثبتنا ذلك من خلال متابعتنا لقضية تلوث نهر الليطاني وجعلها القضية رقم واحد في لبنان وسننجح.